تحليل الجوانب الاقتصادية لمشكلة الغذاء فى مصر

د . كوثر مصطفى شغراب

مقدمة

إن مشكلة الغذاء فى مصر لا تعدو أن تكون جزءا من مشكلة الفقر الذى يعانى منه ثلثا سكان العالم » . فالفقر وماينطوى عليه من انخفاض مستوى الدخل الفردى يؤدى الى سوء ونقص التغذية ممايؤدى الى انخفاض الانتاجية وانخفاض الدخل مرة أخرى . فنقص وسوء التغذية يعتبر سببا ونتيجة للفقر .

ومن ناحية أخرى ، فإن إنخفاض مستوى الدخل الفردى يقترن بوجود مشكلة الإنفجار السكانى وإرتفاع معدلات المواليد وز يادة حجم الأسرة مما يسهم فى تخفيض نصيب الفرد من الغذاء . كما يسهم الفقر وإنخفاض مستوى الدخل الفردى فى ارتفاع المرونة الدخلية للطلب على الغذاء . كما يسهم الفقر وانخفاض مستوى الدخل الفردى فى ارتفاع المرونة الدخلية للطلب على الغذاء ممايساهم فى رفع معدل نمو الطلب عليه .

وفى الوقت الذى يتزايد فيه الطلب على الغذاء بمعدلات مرتفعة نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكانى وارتفاع المرونة الدخلية للطلب على الغذاء ، فإن

انتاج الغذاء لايتزايد بالمعدل الكافى لمواجهة الزيادة فى الطلب وذلك نتيجة لبطء التنمية الزراعية وضعف الاستثمارات الزراعية .

و بذا فان مشكلة الغذاء فى مصر لها أكثر من جانب فهى من ناحية مشكلة عجز الانتاج المحلى عن أن ينمو بالمعدلات التى تواجه المعدلات المرتفعة لنمو الطلب على الغذاء ، وهى من ناحية أخرى مشكلة انخفاض نوعية الغذاء الذى يحصل عليه الفرد فضلا عن انها مشكلة سوء توزيع للغذاء بين مختلف الطبقات بحيث لاتحصل الطبقات الفقيرة على نصيبها العادل من الغذاء وخاصة من الاصناف المرتفعة النوعية .

وعلى ذلك نتاول فى دراستنا تحليل الجوانب الرئيسية لمشكلة الغذاء فى مصر من عدة زوايا وذلك على الوجه التالى :

- تحليل نمط الانفاق على الغذاء فى ميزانية الاسرة المصرية والعلاقة بين الانفاق الاستهلاكى الكلى والانفاق على الغذاء فى كل من الحضر والريف (وذلك من واقع بحث ميزانية الاسرة لعام ٧٤/ ١٩٧٥) ، ونوعية الغذاء المصرى ومشكلة سوء التغذية .
- تحليل العوامل المحددة للطلب على الغذاء وتقدير المعدل السنوى لنمو الطلب على الغذاء من واقع تقدير المرونة الدخلية للطلب على الغذاء فى كل من الريف والحضر عام ٧٤/ ١٩٧٥ . ومن ناحية أخرى تقدير المعدل السنوى لنمو الانتاج المحلى من الغذاء ومقارنته بمعدل نمو الطلب .
- دراسة أثر العجز فى انتاج الغذاء على كل من الواردات من السلع الغذائية والأثر على الميزان التجارى ، وعلى أسعار الغذاء وانعكاسها على المستوى العام للاسعار .
- أثر الارتفاع فى أسعار الغذاء على عدالة توزيعه بين مختلف الطبقات الاجتماعية وخاصة بالنسبة للسلع الغذائية المرتفعة النوعية (السلع الغذائية الحافظة) ، ذلك أنه كلما ابتعد توزيع هذه السلع عن المساواة كلما انعكس ذلك على انخفاض المستوى الصحى للطبقات الفقيرة وانخفاض انتاجية عنصر العمل .

- ضرورة التنمية الزراعية وزيادة الاستثمارات الزراعية لزيادة الانتاج المحلى من الغذاء فى المستقبل حتى يمكن زيادة العرض الداخلى من الغذاء لمواجهة احتياجات الطلب على الغذاء ورفع مستوى التغذية للفرد كما ونوعا .

الانفاق على الغذاء فى ميزانية الأسرة المصرية :

يتكون الاستهلاك العائلى من عدة عناصر أهمها الغذاء ، والملبس ، والسكن وسلع أخرى لاشباع حاجات غير الغذاء ، والخدمات العلاجية والتعليمية والثقافية والترفيهية .. الخ .. وتدل أبحاث ميزانية الاسرة على أن توزيع الفرد أو العائلة للدخل المتاح على هذه العناصر يخضع لعدة ظواهر . وفيما يتعلق بالانفاق على الغذاء فانه كلما ارتفع الدخل كلما قلت النسبة المخصصة منه للانفاق على الغذاء أى أن الانفاق على الغذاء يزيد بمعدلات أقل من معدلات الزيادة فى الدخل ، وهذا هو مضمون قانون « أنجل » الذى يقضى بأنه بعد تخطى مستوى الدخل الفردى حد أدنى معين تنخفض النسبة المخصصة من الزيادة فى الدخل للانفاق على الغذاء . الا أن هذا لاينطبق الا بعد بلوغ الدخل واشباع الاحتياجات الغذائية مستوى معين ، بمعنى أنه طالما أن اشباع الاحتياجات الغذائية لم يصل الى هذا الحد المعين فان كل زيادة فى الدخل يترتب عليها تخصيص الجزء الاكبر من هذه الزيادة للانفاق على الغذاء .

و يستأثر الانفاق على الغذاء بنسبة كبيرة من جملة الانفاق الإستهلاكى فى ميزانية الاسرة المصرية . و يتبع تطور نسبة المنفق على الغذاء الى جملة الانفاق الاستهلاكى للأسرة فى كل من الحضر والريف فى الابحاث الثلاثة لميزانية الاسرة المصرية عام ٥٨/ ١٩٥٩ ، عام ٦٤/ ١٩٦٥ ، عام ٧٤/ ١٩٧٥ يتبين أنه على الرغم من اتجاه هذه النسبة نحو الانخفاض إلا أنها مازالت مرتفعة جدا ، حيث أن نسبة المنفق على الطعام والشراب الى اجمالى الانفاق الإستهلاكى مازالت تزيد على النصف فى عام ٧٤/ ١٩٧٥ . فقد بلغت هذه النسبة فى عام

١٩٥٩/٥٨ نحو ٧ر٥٥٪ فى الحضر ، ٢ر٧٣٪ فى الريف (بمتوسط عام للجمهورية ٦ر٦٦٪ (١)) وقد إنخفضت فى عام ٦٤/ ١٩٦٥ الى ٥٢٪ فى الحضر ، ٧ر٦٤٪ فى الريف (بمتوسط عام للجمهورية ٦ر٥٩٪) (٢) ، وانخفضت فى عام ٧٤/ ١٩٧٥ الى ٩ر٥٠٪ فى الحضر ، ٥ر٦٢٪ فى الريف (بمتوسط عام للجمهورية ٤ر٥٧) (٣) نسبة الانفاق على المواد الغذائية الى جملة الانفاق الاستهلاكى للفرد تبعا لفئات الانفاق السنوى للأسر فى الحضر والريف عام ٧٤/ ١٩٧٥ :

يوضح الجدول رقم (١) بالملحق النسب المئوية لمتوسط الانفاق الفردى على المواد الغذائية الى جملة الانفاق الاستهلاكى الفردى لكل فئة من فئات الانفاق فى كل من الحضر والريف فى عام ٧٤/ ١٩٧٥ . و يتبين من الجدول ومن الرسم البيانى رقم (١) أنه كلما ارتفعت مستويات الانفاق الاستهلاكى للفرد كلما انخفضت نسبة الانفاق على المواد الغذائية فى كل من الحضر والريف . كما يتضح ايضا ارتفاع نسب الانفاق على المواد الغذائية فى الريف بالنسبة للحضر وذلك لجميع الفئات نظرا لوجود أوجه انفاق أخرى كثيرة غير الغذاء فى الحضر بدرجة أكبر من الريف .

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الانفاق على المواد الغذائية الى جملة الانفاق الاستهلاكى للفرد عند مستويات الانفاق الدنيا وانخفاضها عند مستويات الانفاق العليا ، أى أن كلما ارتفع مستوى الانفاق (ومن ثم الدخل) كلما انخفضت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية إلى جملة الإنفاق الإستهلاكى للفرد ، إلا أن حجم الإنفاق المطلق على المواد الغذائية يكون منخفضا عند مستويات الانفاق والدخل الدنيا و يرتفع مع ارتفاع مستوى الدخل و يصدق هذا بالنسبة للريف والحضر . وهذا يؤيد قانون «انجل» من أنه مع إرتفاع مستوى الدخل فوق حد أدنى معين تتناقص النسبة المخصصة من الدخل للانفاق على الغذاء هذا على الرغم من ارتفاع المستوى المطلق للانفاق . و يلاحظ أن نسبة الانفاق على الغذاء تتناقص فى الحضر بسرعة أكبر من تناقصها فى الريف .

نوعية الغذاء المصرى :

اتجه متوسط نصيب الفرد اليومى من السلع الغذائية المختلفة نحو الارتفاع فيما بين عامى ٦٦/ ١٩٦٧ ، ١٩٧٦ فارتفع متوسط نصيب الفرد اليومى من نحو ١٢٩٣ جراما فى عام ٦٦/ ٦٧ الى نحو ١٥٧١ جراما فى عام ١٩٧٦ أى بنسبة زيادة تبلغ ٥ر٢١٪ خلال هذه الفترة . وعلى الرغم من هذه الزيادة فى كمية مايحصل عليه الفرد من الغذاء الا أن هذه الكمية تعتبر منخفضة اذا قورنت بمثيلتها فى بعض دول العالم الغنية حيث بلغ متوسط نصيب الفرد اليومى من السلع الغذائية فى فرنسا نحو ٢٢٠٨ جراما فى عام ٦٩/ ١٩٧٠ ، و بلغ فى الولايات المتحدة ٢٢١٦ جراما فى عام ١٩٧٠ ، وفى المملكة المتحدة ١٨٨٨ جراما فى عام ٧٠/ ١٩٧١ (جدول رقم (٢) بالملحق) .

وعلى الرغم من هذا التحسن من الناحية الكمية فى متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية فى مصر خلال الفترة المذكورة الا أن هذا التحسن الكمى لم يقترن بتحسن نوعى بل على العكس فقد كانت نسبة الحبوب والنشويات والسكريات والبقوليات (والتى يطلق عليها السلع الغذائية المالئة) تبلغ نحو ٥٧٪ من اجمالى الغذاء اليومى للفرد فى عام ٦٦/ ١٩٦٧ وارتفعت هذه النسبة الى ٣ر٥٨٪ فى عام ١٩٧٦ وهذا يكون على حساب تناقص نسبة استهلاك المواد الغذائية الحافظة مثل اللحوم والاسماك والالبان والبيض والخضر والفاكهة والتى تعتبر مهمة لمقاومة كثير من أمراض سوء التغذية التى تنتشر فى مصر . واذا قارنا هذه النسبة ، وهى نسبة استهلاك المواد الغذائية المالئة الى إجمالى الاستهلاك الغذائى اليومى للفرد فى مصر ، ببعض الدول الاخرى الغنية نجد أنها مرتفعة جدا . ففى الوقت الذى تزيد فيه هذه النسبة كثيرا عن النصف فى مصر عام ١٩٧٦ نجد أنها تتراوح بين الخمس والثلث فى الدول الغنية فقد بلغت هذه النسبة فى فرنسا ٢٧٪ فى عام ٦٩/ ١٩٧٠ ، وفى الولايات المتحدة ١ر٢٢٪ فى عام ١٩٧٠ ، وفى المملكة المتحدة ٤ر٣٣٪ فى عام ٧٠/ ١٩٧١ . وهذا يفسر انتشار كثير من امراض سوء التغذية فى مصر .

فضلا عن هذا فانه على الرغم من ارتفاع متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية المتولدة من السلع الغذائية المختلفة حيث بلغ ٣٧٨٤ سعرا حراريا فى عام ١٩٧٦ إلا أنه يلاحظ أن نحو ٨٣٪ من هذه السعرات مشتق من الحبوب والنشا والسكريات والبقوليات أى أن مايزيد على أربعة أخماس السعرات الحرارية المتحصل عليها للفرد تشتق من مجموعة السلع الغذائية المالئة وأن أقل من الخمس يشتق من السلع الغذائية الحافظة والزيوت النباتية. وتشكل الحبوب وحدها المصدر الرئيسى الذى يمد الفرد فى مصر بحوالى ثلاثة أرباع السعرات الحرارية التى يحصل عليها فى اليوم. ولما كانت الحبوب والسكريات والبقوليات هى السلع الرخيصة الثمن من المواد الغذائية لذا فانه يوجد علاقة وثيقة بين مستوى الدخل الفردى و بين نسبة السعرات المشتقة من هذه المواد الغذائية. وعلى ذلك فإن ارتفاع نسبة السعرات المشتقة من الحبوب والسكريات والبقوليات انما يدل على الفقر وانخفاض مستوى الدخل الفردى فى مصر.

و يلاحظ أن هذه البيانات تتعلق بما يحصل عليه الفرد فى مصر فى المتوسط وهو مايعنى أن هناك نسبة مرتفعة من الأفراد تحصل على مستويات غذائية أقل من هذه المستويات المذكورة وهذا يعكس سوء التغذية الشديد الذى يعانى منه الفرد فى الطبقات الفقيرة والتى يقل مستوى دخلها عن المتوسط.

واذا قارنا النسب المذكورة بمثيلتها فى بعض الدول الغنية نجد أنه على الرغم من أن نسبة السعرات الحرارية المشتقة من الحبوب والنشويات والسكريات والبقوليات تزيد على الاربعة اخماس فى مصر نجد أنها أقل من النصف بكثير فى فرنسا (٤٢ر٧٪ فى عام ٦٩/ ١٩٧٠) وفى الولايات المتحدة (٤٢ر٢٪ فى عام ١٩٧٠) وفى بريطانيا (٤٧ر٣٪ فى عام ٧٠/١٩٧١)، و بينما يحصل الفرد فى مصر فى المتوسط من مجموعة اللحوم والاسماك والبيض والالبان على ٥٪ فقط من السعرات الحرارية اليومية فى ١٩٧٦ نجد أن هذه النسبة فى فرنسا ٣٢٪ فى عام ٦٩/ ١٩٧٠، وفى الولايات المتحدة ٣٥٪ فى عام ١٩٧٠، وفى بريطانيا ٣١ر٢٪ فى عام ٧٠/ ١٩٧١. أى أن الفرد فى مصر يحصل فى المتوسط

على سعرات حرارية من هذه المجموعة الغذائية على أقل من سدس مايحصل عليه مثيله فى هذه الدول الغنية (جدول رقم ٣ بالملحق) .

و بتتبع متوسط نصيب الفرد المصرى من البروتين فى اليوم نجد أنه قد ارتفع من نحو ٨٦ر٧ جراما فى عام ٦٦/ ١٩٦٧ الى نحو ٩٦ر٢ جراما فى عام ١٩٧٦ وهذه الكمية التى يحصل عليها الفرد فى مصر من البروتين تعتبر معقولة من الناحية الكمية اذا قارناها بمثيلتها فى الدول الاخرى الغنية، فهى تماثل تقريبا مايتحصل عليه الفرد فى بريطانيا فى عام ٧٠/ ١٩٧١ (٨٦ر٨ جراما) وتقترب مما يحصل عليه الفرد فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٧٠ (٩٨ر٦) ولا تقل كثيرا عما يحصل عليه الفرد فى فرنسا فى عام ٦٩/ ١٩٧٠ (١٠٢ر٦) جراما . ولكن إذا نظرنا الى نوعية البروتين الذى يحصل عليه الفرد فى مصر نجد أن معظمه من البروتين النباتى بينما تنخفض نسبة مايحصل عليه من البروتين الحيوانى . فقد كانت نسبة البروتين الحيوانى الى اجمالى مايحصل عليه الفرد من بروتين فى اليوم ١٢ر٥٪ فى عام ٦٦/ ١٩٦٧ ارتفعت ارتفاعا طفيفا الى ١٣ر٩٪ فى عام ١٩٧٦، وهى نسبة منخفضة جدا اذا قارناها بالدول الاخرى الغنية . فبينمل نجد أن نسبة البروتين الحيوانى الى إجمالى البروتين الذى يحصل عليه الفرد المصرى فى اليوم أقل كثيرا من الخمس نجد أن هذه النسبة تقترب من الثلثين فى فرنسا (٦٢ر٤٪ فى عام ٦٩/ ١٩٧٠) وفى المملكة المتحدة (٦١ر٤٪ فى عام ٧٠/ ١٩٧١) وتقترب من الثلاثة أرباع فى الولايات المتحدة (٧٢ر٤٪ فى عام ١٩٧٠)- جدول رقم ٤ بالملحق .

وفى الوقت الذى نجد فيه أن نصيب الفرد من الحبوب فى مصر من أعلى المستويات فى العالم نجد أن نصيبه من المنتجات الحيوانية (اللحوم والأسماك والبيض والالبان) من أقل المستويات (جدول رقم ٤ بالملحق) . وعلى الرغم من زيادة كمية مايحصل عليه الفرد فى المتوسط من البروتين الحيوانى من ٨ر١٠

وفى الوقت الذى نجد فيه أن نصيب الفرد من الحبوب فى مصر من أعلى المستويات فى العالم نجد أن نصيبه من المنتجات الحيوانية (اللحوم والأسماك والبيض والألبان) من أقل المستويات (جدول رقم ٤بالملحق) . وعلى الرغم

من زيادة كمية مايحصل عليه الفرد فى المتوسط من البروتين الحيوانى من ٨ر١٠ جراما فى اليوم فى عام ٦٦/ ١٩٦٧ الى ٦ر١٣ جراما فى اليوم فى عام ١٩٧٦ الا ان هذه الكمية تعتبر منخفضة جدا خاصة اذا علمنا أن الحد الادنى الواجب توافره (تبعا لما تشير اليه منظمة الأغذية والزراعة) هو ٢٣ جراما فى اليوم (٤) أى أن مايستهلكه الفرد من البروتين الحيوانى فى اليوم فى عام ١٩٧٦ يشكل نحو ٥٩٪ من الحد الادنى الواجب توفره .

وكذلك الحال فان مايحصل عليه الفرد من الدهون فى اليوم معظمه مشتق من أصل نباتى ، فبينما نجد أن نسبة مايستهلكه الفرد من الدهون التى من أصل حيوانى الى اجمالى مايستهلكه من الدهون فى اليوم تبلغ ٩ر١٨٪ أى أقل من الخمس نجد أن هذه النسبة تصل إلى النصف فى الدول الأخرى الغنية (جدول رقم ٥ بالملحق) أى أن الفرد فى هذه الدول يحصل على دهون نصفها من أصل نباتى ونصفها الآخر من أصل حيوانى أما فى مصر فان أقل من الخمس من أصل حيوانى وأكثر من الأربعة أخماس من أصل نباتى . كما تنخفض أيضا كمية مايحصل عليه الفرد من الدهون الكلية عن مثيلتها يحصل عليه الفرد فى كل من فرنسا و بريطانيا والولايات المتحدة .

ومن كل ماتقدم يتبين أن مشكلة الغذاء فى مصر ليست فقط مشكلة كميات الغذاء التى يحصل عليها الفرد وانما أيضا مشكلة نوعية الغذاء ذاته خاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة تحت مستوى المتوسط العام . ولاشك أن مشكلة نقص وسوء التغذية لها تأثيرات بعيدة المدى حيث يترتب عليها انخفاض المستوى الصحى وانتشار أمراض سوء التغذية مثل الانيميا والبلاجرا والاسقربوط مما يؤثر على إنتاجية عنصر العمل بالانخفاض من ناحية و يؤدى الى ارتفاع معدلات وفيات الاطفال فضلا عن ارتفاع معدل الوفيات الاجمالى ومايترتب على ذلك من أثار.

العوامل المحددة للطلب على الغذاء :

تتلخص العوامل الرئيسية التى تؤثر فى الطلب على المواد الغذائية فى :

١ ـ النمو السكانى

١ ـ الدخل الفردى ، والمرونة الدخلية للطلب على الغذاء .

أولا : النمو السكانى :

أن المعدل الذى ينمو به السكان فى مصر والذى مازال يبلغ فى المتوسط ٥ر٢٪ سنويا (متوسط السنوات ٢٩٧٤ ـ ١٩٧٧) ، أحد العوامل الرئيسية التى تؤدى الى ارتفاع معدل نمو الطلب على المواد الغذائية وتزايد حجمه . ولكن يلاحظ أن العوامل المؤثرة على الطلب على الغذاء عوامل متشابكة و يؤثر بعضها فى بعض فنجد أن مستوى الدخل الفردى المتوسط ، وهو أحد العوامل الرئيسية التى تؤثر فى الطلب على الغذاء ، يتأثر هو الآخر بالنمو السكانى . وعلى ذلك فاذا لم يتزايد الناتج الكلى والدخل الكلى مع زيادة عدد السكان فان الدخل الفردى سينخفض مع نمو السكان بنفس النسبة وفى هذه الحالى ينتفى أثر النمو السكانى على زيادة الطلب على الغذاء وفى هذه الحالة فان معدل نمو السكان ومعدل نمو الدخل الفردى المتوسط يسيران فى اتجاهين متضادين من حيث أثرهما على معدل نمو الطلب على الغذاء . ولكن حيث يرتفع الدخل الكلى مع زيادة النمو السكانى بحيث يسمح بتحقيق زيادة فى الدخل الفردى المتوسط فان العاملين يسيران فى نفس الاتجاه الذى يؤدى الى زيادة الطلب على الغذاء وهو مايحدث فى مصر حيث ينمو الدخل الكلى بمعدل بتحقيق معدل نمو فى الدخل الفردى المتوسط ، فقد بلغ متوسط معدل نمو متوسط نصيبي الفرد من الدخل المحلى (بالاسعار الثابتة) نحو ١ر٥٪ سنويا خلال الفترة (٧٠ـ ١٩٧٤) وعلى ذلك فان معدل نمو الدخل الفردى المتوسط يتضافر مع معدل نمو السكان فى رفع معدل نمو الطلب على الغذاء .

وتؤثر المرونة الدخلية وهى بدورها تتأثر بمستوى الدخل الفردى المتوسط ومعدل نموه، على معدل نمو الطلب على الغذاء أيضا . فإذا كانت المرونة الدخلية للطلب على الغذاء موجبة فانه كلما ارتفع رقم المرونة كلما ارتفع معدل نمو الطلب على الغذاء وذلك عند مستوى معين من معدل نمو الدخل الفردى المتوسط ومعدل نمو السكان . وهكذا تتداخل العوامل الثلاث (معدل نمو السكان . ومعدل نمو الدخل الفردى ، والمرونة الدخلية للطلب على الغذاء) وتؤثر فى تحديد معدل نمو الطلب على المواد الغذائية .

ثانيا :.الدخل الفردى ، والمرونة الدخلية للطلب على المواد الغذائية :

هناك علاقة بين الدخل أو الانفاق الاستهلاكى و بين الانفاق على المواد الغذائية . وطبقا للقانون « انجل » نجد أنه مع نمو الدخل فوق حد أدنى معين يتناقص استهلاك الغذاء كنسبة من الدخل هذا على الرغم من زيادة الكمية المطلقة لاستهلاك الغذاء . وعلى ذلك فان نسبة استهلاك الغذاء عادة تزداد مع زيادة الدخل فى المرحلة الأولى التى تتميز بالانخفاض الشديد فى مستوى الدخل ، ثم تبدأ بعد ذلك فى الانخفاض التدريجى . وقد تبين من قبل أن نسبة الانفاق على الغذاء تتناقص مع زيادة الانفاق الاستهلاكى (ومن ثم الدخل) ولكن التناقص فى الريف أقل منه فى الحضر، و يعزى هذا الى انخفاض مستوى الدخل فى الريف بالنسبة للحضر فضلا عن وجود أوجه للانفاق فى الحضر بدرجة أكبر منها فى الريف .

وتتميز المناطق الفقيرة ليس فقط بارتفاع نسبة المنفق على الغذاء ولكن أيضا بارتفاع المرونة الدخلية للطلب على الغذاء . وبحساب المرونة الدخلية (أو الانفاقية) للطلب على الغذاء فى كل من الحضر والريف فى عام ٧٤/ ١٩٧٥ تبين أنها تبلغ ٤٠ر فى المتوسط فى الحضر مقابل ٥٠ر فى الريف . وقد كانت أفضل الصور الرياضية(*) الممثلة للعلاقة بين متوسط الانفاق على الغذاء للفرد (كمتغير تابع) و بين متوسط الانفاق الاستهلاكى للفرد (كمتغير مستقل)، هى الصورة التربيعية وذلك فى كل من الريف والحضر (رسم بيانى رقم(٢) .

جدول رقم (١)

المرونة الانفاقية للطلب على الغذاء فى الحضر والريف عام ٧٤/٧٥ ١٩٧٥

البيان	المعادلـــــــة	ر^{2}	ز^{2}	ف	متوسط المرونة
١ ـ الحضر	ص$_{1}$ = ٧٫٢٥٤٢ + ٠٫٥٠٧٠ س$_{1}$ ـ ٠٫٠٠٤٨٦ س$_{1}^{2}$ (٠٫٠١١٦) (٠٫٠٠٠٢٦)	٠٫٩٩٨٧	٠٫٩٩٨٥	٤٩٩٣	٠٫٤٠
٢ ـ الريف	ص$_{2}$ = ٢٫٨٩٠٩ + ٠٫٦٥٤٥ س$_{2}$ ـ ٠٫٠١٠١٧ س$_{2}^{2}$ (٠٫٠١٦٢٢) (٠٫٠٠٠٦٧)	٠٫٩٩٨٨	٠٫٩٩٨٦	٥٤١٠	٠٫٥٠

المصدر: محسوب من بيانات جدول رقم (٦) بالملحق.

ملاحظات :

ص$_{1}$ ـ متوسط الانفاق الفردى على المواد الغذائية فى الحضر

ص$_{2}$ ـ متوسط « « « « « فى الريف

س$_{1}$ ـ متوسط الانفاق الاستهلاكى للفرد فى الحضر

س$_{2}$ ـ « « « « « فى الريف

هذا وقد تراوحت المرونة بين حد أقصى ٤٨ر (لمستويات الانفاق الدنيا) و بين حد أدنى ١٠ر (لمستويات الانفاقات العليا) فى الحضر بينما تراوحت بين حد أقصى ٥٩ر (لمستوى الانفاق الدنيا) وحد أدنى ٢١ر (لمستويات الانفاق العليا) فى الريف. و يلخص الجدول التالى نتائج القياس.

ومن النتائج السابقة يمكن تقدير متوسط المرونة الانفاقية للطلب على الغذاء فى الجمهورية (٦) بنحو ٤٦ر وهى تعتبر مرتفعة اذا قورنت بمثيلتها فى الدول الغنية مما يساهم فى رفع معدل نمو الطلب على الغذاء فى مصر.

و يلاحظ أن المرونة فى الحضر أقل منها فى الريف و يفسر ذلك بعدد من العوامل أهمها:

١ ـ انخفاض مستوى الدخل فى الريف بالنسبة للحضر.

٢ ـ وجود أوجه انفاق أخرى غير الغذاء فى الحضر بالنسبة للريف حتى عند نفس مستويات الدخل الفردى فى الحضر والريف.

٣ ـ أن التمسك بالعادات الاستهلاكية فى الريف أقوى منه فى الحضر.

وعلى ذلك فاذا صحت هذه الاسباب فانه اذا حدث انتشار للتعليم فى المناطق الريفية وتحسنت وسائل النقل والاتصال وحدث توسع فى انتاج السلع الاستهلاكية فان هذا سيؤدى الى انخفاض المرونة الدخلية للطلب على الغذاء فى المناطق الريفية بدرجة أسرع مما لو حدثت التغيرات فى الدخل فقط ذلك أن المحدد لمستوى المرونة عاملان اساسيان وهما مستوى الدخل، والعادات والتقاليد والظروف السائدة.

معدل نمو الطلب على المواد الغذائية:

يمكن باستخدام متوسط معامل المرونة الانفاقية للطلب على الغذاء السابق تقديره، حساب المعدل السنوى لنمو الطلب على المواد الغذائية فى مصر وذلك باستخدام العلاقة التالية (٧)

ص = ن + م (ل)

حيث ص : تمثل نمو الطلب على المواد الغذائية

ن : معدل نمو السكان .

م : المرونة الدخلية للطلب على المواد الغذائية .

ل : معدل نمو الدخل الفردى المتوسط .

فبافتراض أن متوسط معدل نمو السكان ٢ر٥٪ (وهو المتوسط السنوى لمعدل النمو السكانى فى مصر خلال الاربعة سنوات ١٩٧٤- ١٩٧٧) ، وأن متوسط معدل نمو الدخل الفردى المتوسط ١ر٥٪ (وهو مايمثل معدل النمو السنوى المركب لمتوسط نصيب الفرد من الدخل المحلى الاجمالى بالاسعار الثابته خلال الفترة ١٩٧٠- ١٩٧٤) ، وأن متوسط المرونة الدخلية للطلب على الغذاء فى مصر باستخدام العلاقة السابقة بنحو ٤ر٨٪ .

معدل نمو الانتاج المحلى من الغذاء :

يوضح الجدول رقم(٧) بالملحق تطور الانتاج المحلى من السلع الزراعية الغذائية خلال فترة السبع سنوات (١٩٧٠- ١٩٧٦) ، ومنه يتبين أن الانتاج المحلى من الغذاء قد نما بمعدل سنوى مركب يبلغ ٣ر٥٪ خلال الفترة المذكورة .

عجز الانتاج المحلى من الغذاء عن مواجهة الطلب المتزايد عليه :

أن الفجوة بين معدل نمو الطلب على الغذاء (٤ر٨٪) وبين معدل نمو الانتاج المحلى من الغذاء (٣ر٥٪) يتحتم إستكمالها أما عن طريق رفع معدل نمو الانتاج المحلى من الغذاء أو عن طريق الاستيراد من الخارج والا فان العجز فى العرض المتاح من الغذاء عن مواجهة الطلب- يترتب عليه ارتفاع أسعار الغذاء أو وجود تضخم مكبوت ينشأ عنه وجود السوق السوداء (فى حالة تدخل الدولة ورقابتها على الأسعار لمنع ارتفاعها) فضلا عن نقص هذه السلع فى السوق

واختفائها . وحتى الغذاء ستظل على ماهى عليه .

وقد ترتب على العجز فى الانتاج المحلى من الغذاء اثران هامان :

أولا : الأثر على الواردات من المواد الغذائية ومشكلة عجز الميزان التجارى :

يوضح الجدول رقم (٨) بالملحق تطور قيمة الواردات من المواد الغذائية ونسبتها الى اجمالى قيمة الواردات الكلية خلال السنوات (١٩٧٠-١٩٧٨)، ومنه يتبين ارتفاع قيمة الواردات الغذائية من سنة لاخرى فضلا عن تزايد نسبتها الى اجمالى الواردات حيث بلغت هذه النسبة ٢٨٪ فى المتوسط خلال الفترة المذكورة مما يعقد من مشكلة الميزان التجارى الذى يتزايد فيه العجز من سنة لاخرى وذلك كما يتضح من نفس الجدول ، هذا فى الوقت الذى تتناقص فيه باستمرار نسبة قيمة الصادرات الكلية الى الواردات الكلية .

ثانيا : الأثر على أسعار المواد الغذائية :

أن الفشل فى توفير العرض المطلوب من الغذاء يترتب عليه حتما ارتفاع أسعار السلع الغذائية، ويحدث هذا بالنسبة للسلع الزراعية الغذائية على وجه الخصوص بالمقارنة مع السلع الصناعية، حيث ينعكس ارتفاع الاسعار بدرجة أكبر على السلع الغذائية التى ينفق عليها معظم الزيادة فى الدخل فى البلاد الفقيرة فضلا عن انخفاض المرونة السعرية للطلب عليها باعتبارها من السلع الضرورية فى الوقت الذى تنخفض فيه أيضا مرونة عرض هذه السلع بالنسة لسعرها .

و يوضح الجدول رقم (٩) بالملحق تطور الأرقام القياسية لاسعرا الغذاء فى مصر خلال الفترة (٦٩/ ١٩٧٠-١٩٧٧)، ومنه يتبين أن الرقم القياسى لاسعار الجملة للمواد الغذائية قد ارتفع بنسبة ١٠٦٪ على مدى السنوات

(١٩٦٦ - ١٩٧٧) فقد بلغ الرقم القياسى لاسعار الجملة للمواد الغذائية فى عام ١٩٧٧ نحو ٢٠٦٪ بالمقارنة مع سنة الأساس (٦٥/ ١٩٦٦ = ١٠٠). كما أرتفع الرقم القياسى لاسعار المستهلكين فى حضر الجمهورية الى ٢٢٥٪ بالمقارنة مع سنة الأساس (٦٦/ ١٩٦٧ = ١٠٠). و يتبين من ذلك الارتفاع الكبير فى الاسعار الرسمية الغذائية فى مصر والتى يعكسها تطور الرقم القياسى للاسعار، هذا على الرغم من أن كثيرا من السلع الغذائية الأساسية أسعارها محددة ومراقبة من جانب الحكومة.

وهذا الإرتفاع فى أسعار المواد الغذائية يثير موجات تضخمية، وذلك لأن النسبة العظمى من الدخول فى البلاد الفقيرة تنفق على الغذاء. وترتفع المرونة الدخلية للطلب على الغذاء فى هذه البلاد وخاصة بالنسبة للطبقات الأقل دخلا.

و ينعكس الارتفاع فى أسعار الغذاء على المستوى العام للاسعار، و يتبين من الجدول رقم (٩) بالملحق أن الرقم القياسى العام لاسعار الجملة فى مصر قد ارتفع الى نحو ١٩٢٪ فى عام ١٩٧٧ بالمقارنة مع سنة الاساس ٦٥/ ١٩٦٦ كما ارتفع الرقم القياسى العام لنفقات المعيشة فى عام ١٩٧٧ الى نحو ١٨٥٪ بالمقارنة مع سنة الاساس ٦٦/ ١٩٦٧. كما أن الارتباط وثيق بين الرقم القياسى لاسعار المواد الغذائية والرقم القياسى العام للاسعار.

ومما يجدر ذكره أن الارتفاع الكبير فى أسعار الغذاء له أثر هدام على التصنيع فهو قد يؤدى الى ارتفاع المستوى العام للاسعار وإثارة الموجات التضخمية وارتفاع اسعار مجموعات أخرى من المنتجات فضلا عن ارتفاع اسعار الخدمات المختلفة و يؤدى الى المطالبة بارتفاع الاجور مما يرفع تكلفة الانتاج فى الصناعة، واذا لم يقترن هذا الارتفاع فى التكلفة بارتفاع اسعار المنتجات الصناعية فان هذا يقلل من مستوى الارباح مما ينعكس على مستوى الاستثمار الصناعى ومعدل النمو الصناعى. وتشير النماذج الاساسية للتصنيع فى البلاد الصناعية فى القرن الاخير الى أنها كانت تعتمد على نفسها فى توفير الجانب

الأكبر من الطلب المتزايد على الغذاء محليا وأن نجاح كثير من البلاد الآخذة فى النمو فى تجنب التضخم الحاد كان يرجع الى حد كبير الى نجاحها فى علاج مشكلة الغذاء فيها .

أثر الارتفاع فى أسعار الغذاء على عدالة توزيعه :

أن ارتفاع أسعار الغذاء يؤثر من جهة أخرى على الطبقات الفقيرة و يؤدى الى عدم قدرتها على الحصول على نصيبها العادل من الغذاء و يؤدى الى سوء توزيع الغذاء بين مختلف الطبقات الاجتماعية وعلى الاخص بالنسبة لاصناف الغذاء المرتفعة النوعية (وهى السلع الغذائية الحافظة التى تشكل المصادر الأساسية للبروتين الحيوانى والفيتامينات اللازمة للوقاية من أمراض سوء التغذية) خاصة وأن هذه الأصناف غالبا ما تكون غير خاضعة للتسعير الحكومى والرقابة كما هو الحال بالنسبة للاصناف الأخرى المنخفضة النوعية مثل الحبوب والبقوليات والتى تخضع فى الغالب للتسعير الحكومى والاعانات . ولاشك أن سوء توزيع الأصناف المرتفعة النوعية يؤدى الى حرمان قطاع عريض من الافراد فى الطبقات الفقيرة منها أو عدم حصولهم على الكميات الكافية منها مما يؤثر ولاشك على مستواهم الصحى ومستوى انتاجيتهم .

و يوضح الرسم البيانى رقم (٣) والجدول رقم (١٠) بالملحق منحنى «لورنز» لتوزيع بعض المجموعات الرئيسية للسلع الغذائية وهى (١) مجموعة الحبوب والنشويات والبقوليات ،(٢) مجموعة الخضر والفاكهة ، (٣) مجموعة اللحوم والاسماك والبيض والالبان (والتى تشكل المصادر الاساسية للبروتين الحيوانى) وذلك فى كل من الحضر والريف من واقع بيانات بحث ميزانية الأسرة لعام ٧٤/ ١٩٧٥ (النتائج التجميعية) .

وقد تبين أن سوء التوزيع يظهر بدرجة أكبر من الحضر بالنسبة للريف بالنسبة لجميع المجموعات الغذائية بصفة عامة . و يفسر ذلك بوجود درجة من التفاوت فى أسعار الغذاء بين الحضر والريف من ناحية ، ومن ناحية أخرى وهى الاهم أن كبار الملاك من الرأسمالية الزراعية يقيمون فى المدن و بذا

تضيق درجة الاختلاف والتفاوت فى التوزيع فى الريف بالنسبة للحضر بينما يوجد اختلاف متزايد فى توزيع الدخل ومصادره فى الحضر مما ينعكس أيضا على توزيع السلع الغذائية .

و يلاحظ أن توزيع السلع الغذائية مرتفعة النوعية (مجموعة اللحوم والاسماك والبيض والالبان) والتى تشكل المصادر الاساسية للبروتين الحيوانى، يظهر تفاوتا أكبر فى التوزيع من أى مجموعة أخرى سواء فى الحضر أو فى الريف وان كانت حدة التفاوت فى التوزيع فى الحضر تبدو أكبر منها فى الريف للاسباب التى ذكرناها . كذلك بالنسبة لمجموعة الخضر والفاكهة والتى تعتبر أيضا من السلع الحافظة والتى تشكل المصادر الاساسية للفيتامينات والاملاح المعدنية اللازمة لمقاومة أمراض سوء التغذية ، فان درجة الاختلاف والتفاوت فى التوزيع تبدو أيضا أكبر من التفاوت فى توزيع السلع المنخفضة النوعية (وهى مجموعة الحبوب والنشويات والبقوليات) وذلك سواء فى الحضر أو الريف ، وان كان أيضا سوء التوزيع يظهر بدرجة أكبر فى الحضر بالنسبة للريف .

والسلع التى تظهر تفاوتا أكبر فى التوزيع هى السلع التى تتميز بارتفاع المرونة الدخلية للطلب عليها كما يتفاوت ثمنها و يكون أكبر إرتفاعا من أثمان السلع الغذائية المنخفضة النوعية والتى غالبا ماتكون خاضعة للتسعير الحكومى ومراقبة من جانب الدولة وتخضع للاعانات والدعم الحكومى .

وعلى ذلك فان ارتفاع اسعار الغذاء ، وخاصة للاصناف المرتفعة النوعية والتى تمثل السلع الغذائية الحافظة والمصادر الاساسية للبروتين الحيوانى والفيتامينات والعناصر اللازمة للوقاية من امراض سوء التغذية ، يمثل سببا رئيسيا للتفاوت فى توزيع هذه السلع وعدم استطاعة الطبقات الفقيرة الحصول على نصيبها العادل من هذه السلع مما ينعكس على انخفاض المستوى الصحى لهذه الطبقات مما يؤدى الى ارتفاع معدل الوفيات وخاصة وفيات الاطفال ، و ينعكس على انتاجية عنصر العمل بالانخفاض ، و يعتبر هذا سببا رئيسيا من

الاسباب المفسرة لانخفاض انتاجية الفرد فى مصر وفى البلاد الفقيرة بصفة عامة بالمقارنة مع البلاد الغنية وخاصة حينما نجد أن المصانع التى تستخدم نفس مستوى التكنولوچيا الذى تستخدمه البلاد المتقدمة الغنية تنخفض فيها انتاجية الفرد بدرجة كبيرة بالمقارنة مع انتاجية مثيلة فى البلاد المتقدمة وهنا يمكن التفسير لهذه الظاهرة وهو سوء التغذية وانتشار أمراض سوء التغذية وانخفاض المستوى الصحى لعنصر العمل فى البلاد الفقيرة .

التنمية الزراعية وضرورة زيادة الانتاج المحلى من الغذاء فى المستقبل :

ان ارتفاع معدل نمو الطلب على المواد الغذائية فى مصر نتيجة للاسباب التى سبق دراستها فضلا عن الاتجاه نحو التصنيع ، يحتم العمل زيادة عرض الغذاء بحيث يواجه الطلب المتزايد عليه وذلك حتى لا ترتفع أسعار الغذاء وحتى لايهبط مستوى التغذية للفرد وخاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة التى تعانى أصلا من سوء ونقص التغذية . وقد تبين أن الاعتماد على استيراد الغذاء بشكل متزايد يؤثر تأثيرا سلبيا على الميزان التجارى الذى يتزايد عجزه من سنة لأخرى خاصة مع اتجاه مستويات الاسعار لهذه السلع نحو الارتفاع الشديد فى الاسواق العالمية والذى ينعكس بدوره على ارتفاع اسعار هذه السلع فى الداخل ولايكون هناك بديل عن هذا الارتفاع الحاد فى الاسعار العالمية لهذه السلع المستوردة الا اتجاه الدولة الى زيادة الأموال المعتمدة سنويا لدعم هذه السلع حتى لا ترتفع اسعارها وتساير اتجاه الاسعار العالمية لها وحتى لاينعكس ذلك على الطبقات الفقيرة بصفة خاصة . وبذا فان البديل عن ذلك هو الاتجاه بقدر المستطاع الى زيادة الانتاج المحلى من الغذاء عن طريق التنمية الزراعية وزيادة الاستثمارات الزراعية سواء عن طريق التوسع الرأسى أو التوسع الافقى خاصة اذا علمنا أن نسبة الاستثمارات الزراعية الى إجمالى الاستثمارات الكلية لم تتجاوز ٧٤٪ فى عام ١٩٧٦ (٩) وهى نسبة ضئيلة جدا .

وفى مجال **التوسع الرأسى** فى الزراعة المصرية فانه يعلق أهمية كبرى على امكانية رفع انتاجية الفدان من المحاصيل الغذائية المختلفة عن طريق ادخال

الاصناف المرتفعة الغلة وتكييفها مع البيئة المصرية مما يزيد من انتاج هذه المحاصيل وخاصة بالنسبة لمحاصيل القمح والارز والذرة فضلا عن انتاج أصناف المحاصيل المقاومة للآفات واختيار الاصناف التى تتميز بقصر دورة الحياة وعالية الانتاج . وأيضا يعلق أهمية كبيرة على تعميم الصرف المغطى والذى ثبتت أهميته فى رفع إنتاجية الفدان من مختلف المحاصيل ، هذا فضلا عن رفع كفاءة تخزين الحبوب ونقلها مما يقلل من الفاقد السنوى الكبير فى هذه المحاصيل نتيجة لسوء التخزين والنقل ونتيجة للتلف أو الحشرات حيث أن نسبة كبيرة من انتاج الحبوب يفقد بهذه الطرق .

ومن ناحية أخرى فانه يمكن زيادة الانتاج الحيوانى عن طريق انتاج سلالات خاصة وانتاج وتطوير الاغذية المصنعة وعلف الحيوانات واستخدام أعلاف غير تقليدية من مصادر مختلفة كسليولوز النبات وتفايات الحيوانات مما يقلل و يوفر كميات الحبوب التى تستخدم علفا للماشية فضلا عن استخدام مساحات كبيرة من الأرض لزراعتها بالاعلاف الخضراء بشكل أصبح معه الحيوان ينافس الانسان على الغذاء .

أن تعميم الميكنة الزراعية ، فضلا عن أهميته القصوى فى رفع إنتاجية الفدان وخفض تكلفة الانتاج الزراعى ، سيساهم فى تحويل الحيوان من حيوان عمل الى حيوان انتاجى مما يؤدى الى زيادة الانتاج الحيوانى بأنواعه المختلفة .

وهناك عوامل أخرى يجب أخذها فى الاعتبار عند استخدام الميكنة الزراعية والتكنولوجيا الحديثة لرفع الانتاجية الزراعية وهذه العوامل هى التدريب والتعليم والارشاد الزراعى ومحاولة اقناع المزارعين ذى المعرفة المحدودة عن طريق التطبيق العملى بأهمية كل ذلك فى رفع مستوى دخولهم . وحبذا لوتم تصنيع الآلات الزراعية بمختلف أنواعها محليا بدلا من الاعتماد على استيرادها يسير نمو القطاعين الزراعى والصناعى جنبا الى جنب مدعما كلاهما للآخر .

ومن ناحية ثالثة فان الاهتمام بالثروة السمكية وتنمية المصايد المصرية يعتبر عاملا رئيسيا وجوهريا فى حل جانب كبير من مشكلة الغذاء فى مصر خاصة بعد أن تبين أن هناك نقصا فى كمية البروتين الحيوانى التى يحصل عليها الفرد ، وبذا فان رفع نصيب الفرد من الاسماك التى يحصل عليها من شأنه أن يعالج مشكلة نقص البروتين الحيوانى وانخفاض نوعية الغذاء المصرى .

وعلى الجانب الآخر، فانه بالنسبة **للتوسع الافقى** فى الزراعة المصرية فانه يجب أولا التركيز على جدية وقف الزحف العمرانى على الاراضى الزراعية والذى يهدد عملية التنمية الزراعية من أساسها ، ففى الوقت الذى تم استصلاح مساحة ٩٢٣ ألف فدان على مدى ربع قرن من الزمان (الفترة ١٩٥٢-١٩٧٧) فان مصر قد فقدت أكثر من ٦٠٠ ألف فدان من أجود الأراضى الزراعية خلال أثنى عشر عاما فقط ، وبذا ظلت المساحة المزروعة فى مصر ثابتة على ماهى عليه تقريبا على مدى حقبة طويلة من الزمن فى الوقت الذى يتزايد فيه السكان بمعدلات مرتفعة مما يعقد من مشكلة الغذاء . إن العمران يجب أن يكون عن طريق غزو الصحراء وتعمير أطراف المدن بدلا من أن يكون عن طريق غزو الأراضى الزراعية .

من ناحية أخرى يعلق أهمية كبرى على رفع كفاءة استخدام مياه الرى وامكانية رى مساحات اضافية من الأراضى . وتلعب التكنولوچيا دورا رئيسيا فى حل مشاكل نقص المياه عن طريق رفع كفاءة استخدامها واستخدام طرق أكثر كفاءة فى الرى كالرى بالتنقيط الذى أصبح شائعا فى كثير من الدول المتقدمة فى مجال الزراعة ، أو باستخدام الرى بالرش وبذا يمكن رى المحاصيل بالكميات الملائمة من المياه بصورة أقل اسرافا ، كما يمكن رى أكبر مساحة ممكنة فى حدود المياه المتاحة الممكنة ، كما يمكن فى مراحل متقدمة استخدام مياه البحر بعد تحليتها فى رى بعض المساحات .

واخيرا فانه يجب المحافظة على خصوبة التربة المصرية ومنع تجريف الأراضى الزراعية الذى يؤثر تأثيرا ضارا على خصوبتها وانتاجيتها ، بل على

العكس يجب العمل دائما على رفع خصوبة التربة عن طريق العناية بالتسميد بالمعدلات المثلى وتوفير الاسمدة المطلوبة .

وبذا يتبين أنه يمكن إحداث ثورة زراعية عن طريق توجيه مزيد من الاستثمارات للتنمية الزراعية لانتاج الغذاء والسلع والاساسية . لقد أصبح هناك اتفاق عام بأن على بلدان العالم التى من الجوع أن تعدل أولويات مجتمعاتها لكى تصل الى درجة الاعتماد على النفس فى اشباع حاجتاها الاساسية كتوفير الغذاء المناسب لشعوبها بدلا من القيام بتوفير سلع استهلاكية ترفيهية تتسم بالبذخ للاقلية الغنية فيها .

خاتمة :

أن جانبا كبيرا من مشكلة الغذاء ليس فقط كيف ننتج مزيدا من الغذاء ، بل كيف نوزعه على أولئك الذين يحتاجونه(٨) . أن الجوع هو فى الدرجة الأولى نتيجة للدخل المنخفض فذوى الدخل المرتفع لايجوعون ، وكثيرا ماتكون الاسباب المباشرة للمجاعة ليس الافتقار الكلى الى الغذاء بل هو أن الفقراء لايملكون المال لشرائه . فالغذاء يتدفق على المناطق وعلى الافراد الذين يملكوه قوة شرائية .

ومعظم سكان العالم يعانون الفقر ومن ثم عرضة للجوع هم فى القطاع الريفى ، فالغالبية العظمى من الاسر فى هذا القطاع مصابة بالفقر. ومن المفارقات أن أكثر الناس تعرضا لخطر المجاعة هم أولئك الذين يتركز نشاطهم فى انتاج الغذاء . ومن هنا فان الاهتمام بالتنمية الريفية والتركيز على فقراء الريف يعتبر من الاستراتيجيات التى يوصى باتباعها فى البلاد الفقيرة التى يتركز معظم سكانها الفقراء فى الريف وتقوم على تنمية الريف وزيادة دخله برفع الانتاج الزراعى وتحقيق العدالة الاجتماعية فضلا عن توفير الخدمات والانشطة التى تحسن من نوعية الحياة الريفية مما يوفر حافزا لسكان الريف على زيادة الانتاج والبقاء فى المنطقة .

وقد كتب « فرد ساندرسون » عالم الاقتصاد مقالا بعنوان « هل يستمر المزارع الأمريكى فى اطعام العالم » ، حذر فيه الدول المستوردة للغذاء (وخاصة للحبوب) ودعاها الى اتخاذ خطوات لحماية نفسها من امكانية قيام الدول الموردة للحبوب إقامة إحتكار دولى للحبوب شبيه باحتكار النفط حتى يمكنها التحكم فى أسعار الغذاء ورفعها على نحو ماتتبعه منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ، وحذر من إحتمال وجود عدم استقرار بدرجة أكبر فى أسواق الحبوب ويجب أن يؤخذ بجدية أكثر .

وغنى عن البيان أن بالمنطقة العربية موارد وإمكانيات زراعية ضخمة غير مستغلة سواء كليا أو جزئيا ، بحيث إذا أمكن قيام نوع من التعاون الإقتصادى بين البلاد العربية لأمكنها استغلال الفوائض البترولية التى تتمتع بها الدول العربية المصدرة للبترول فى دفع التنمية الزراعية بالمنطقة العربية بل وتصدر الى خارج المنطقة .

خلاصة :

أن مشكلة الغذاء فى مصر انما هى انعكاس لمشكلة الفقر وانخفاض مستوى الدخل . فقد ترتب على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وجود المشكلة السكانيةوتكاتفت مجموعة من العوامل وهى ارتفاع معدل نمو السكان وارتفاع المرونة الدخلية للطلب على الغذاء (نتيجة للفقر وانخفاض مستوى الدخل وخاصة فى الريف) وأدت الى ارتفاع معدل نمو الطلب الكلى على الغذاء والذى يبلغ فى المتوسط نحو ٤ر٨٪ سنويا ، هذا فى الوقت الذى يعجز فيه الانتاج المحلى من الغذاء والذى ينمو بمعدل سنوى يبلغ نحو ٥ر٣٪ عن أن يساير الارتفاع الكبير فى الطلب الكلى على الغذاء مما يترتب عليه زيادة الواردات من الغذاء مما يؤثر تاثيرا على الميزان التجارى الذى يتزايد فيه العجز من سنة لاخرى فضلا عن اتجاه الاسعار العالمية للغذاء نحو الارتفاع مما يرفع من قيمة الواردات الغذائية نتيجة لارتفاع اسعارها أيضا فضلا عن تحميل الميزانية العامة بأعباء متزايدة لدعم هذه السلع الغذائية حتى لاينعكس ارتفاع الأسعار العالمية لها على أسعارها فى الداخل مما يلحق الضرر بالطبقات الفقيرة على وجه الخصوص .

ومن ناحية أخرى فإن عجز العرض المتاح من الغذاء عن مواجهة الطلب المتزايد عليه انعكاس أيضا على ارتفاع أسعار الغذاء وعلى المستوى العام للاسعار مما يثير الموجات التضخمية و يؤثر تأثيرا سلبيا على التصنيع . كما يؤثر إرتفاع أسعار الغذاء وخاصة للاصناف المرتفعة النوعية على عدالة توزيعه . وقد تبين من الدراسة أن توزيع السلع الغذائية المائلة حيث يبتعد منحنى « لورنز» عن خط التوزيع المتساوى بالنسبة للنوع الأول من السلع بالمقارنة مع النوع الثانى وذلك سواء فى الحضر أو الريف . وهذه السلع التى تظهر درجة أكبر من التفاوت فى التوزيع هى السلع التى تكون مرتفعة الثمن أما السلع الأخرى المائلة فهى تكون منخفضة الثمن وغالبا ماتكو أثمانها محدودة ومراقبة من جانب الدولة وتخضع للدعم . وعلى ذلك فان ارتفاع أسعار السلع الغذائية المرتفعة النوعية يؤثر على عدالة توزيعها ولا تستطيع الطبقات الفقيرة الحصول على نصيبها العادل

منها مما يؤثر على المستوى الصحى لهذه الطبقات وعلى انتاجية عنصر العمل . وفى الوقت الذى يرتفع فيه معدل نمو الطلب الكلى على الغذاء و يفشل العرض الداخلى عن مواجهته فان نصيب الفرد من الغذاء يعتبر منخفضا خاصة من الناحية النوعية . و يعانى الفرد من سوء ونقص التغذية بالمقارنة مع الدول الأخرى الغنية مما ينعكس على ارتفاع معدلات الوفيات وخاصة وفيات الأطفال و ينعكس على انخفاض انتاجية عنصر العمل .

أن حل مشكلة الغذاء فى المستقبل إنما يكون عن طريق إعطاء أهمية أكبر للتنمية الزراعية و بزيادة الاستثمارات الزراعية سواء فى التوسع الرأسى أو التوسع الأفقى حتى يمكن زيادة معدلات نمو الانتاج الداخلى من الغذاء . والاهتمام بالتنمية الزراعية لايجب أن ينفصل عن الاهتمام الشامل بالريف المصرى وتنميته ورفع الانتاج والدخل الزراعى مع عدالة توزيعه لأن مشكلة الغذاء فى النهاية كما ذكرنا هى مشكلة الفقر ذاتها ومن المعروف أن النسبة العظمى من الفقراء إنما تتركز فى المناطق الريفية ، فضلا عن هذا فانه يجب الاهتمام بالتنمية الاقتصادية الشاملة لرفع مستوى الدخل مع تحقيق العدالة فى توزيعه ذلك أن مشكلة الغذاء انما هى جزء لايتجزأ من مشكلة الفقر ذاتها ، والقضاء على الفقر سوف يترتب عليه نفس الوقت حل المشاكل الأخرى المرتبطة به مشكلة ارتفاع معدل نمو السكان وارتفاع المرونة الدخلية للطلب على الغذاء وارتفاع معدل نمو الطلب الكلى على الغذاء ومشكلة نقص وسوء التغذية للفرد .

الهوامش

(١) حسبت هذه النسب من بيانات بحث ميزانية الأسرة لعام ٥٨/ ١٩٥٩ الصادر عن اللجنة المركزية للاحصاء . والمتوسط العام يمثل وسط حسابى مرجح بنسبة سكان الريف ونسبة سكان الحضر فى تعداد عام ١٩٦٠ .

(٢) حسبت هذه النسب من بيانات بحث ميزانية الأسرة لعام ٦٤/ ١٩٦٥ ـ النتائج التجميعية للدورات الأربعة ، الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والمتوسط العام يمثل وسط حسابى مرجح بنسبة سكان الريف ونسبة سكان الحضر فى تعداد عام ١٩٦٦ .

(٣) حسبت هذه النسب من بيانات بحث ميزانية الأسرة لعام ٧٤/ ١٩٧٥ ـ النتائج التجميعية للدورات الأربعة ، الصادر عن الجهز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . والمتوسط العام يمثل وسط حسابى مرجح بنسبة سكان الريف ونسبة سكان الحضر فى تعداد عام ١٩٧٦ .

(٤) د . جلال أحمد أمين ، «اشباع الحاجات الأساسية فى تجارب التنمية العربية» مجلة المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، يناير ١٩٧٩ .

(٥) تبين من الرسوم البيانية ومن الاختبارات الاحصائية المختلفة لمختلف الصور الرياضية (الخطية ، اللوغار يتمية ، التربيعية الخطية ، التربيعية اللوغاريتمية) أن الصورة التربيعية الخطية كانت أفضل الصور الممثلة للعلاقة المذكورة وذلك فى كل من الحضر والريف .

(٦) يمثل وسط حسابى للمرونة الاتفاقية للطلب على الغذاء فى كل من الحضر والريف مرجحا بنسبة سكان الحضر ونسبة سكان الريف فى تعداد عام ١٩٧٦ .

(٧) Tellor,J.W. ,." The economics of Agricultural Development." New York 1966

(٨) أنظر:

جون فيشر ، النظرة الجديدة الى التطور الزراعى» ، المجال ، العدد (١٠٢ ، سبتمبر ١٩٧٩ .

(٩) حسبت هذه النسبة من البيانات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، يوليو ١٩٧٨ .

رسم بيانى رقم (١)
نسبة الانفاق على الغذاء الى جملة الانفاق الاستهلاكى للفرد تبعا
لفئات الانفاق السنوى للأسرة فى الحضر والريف
عام ٧٤ / ١٩٧٥

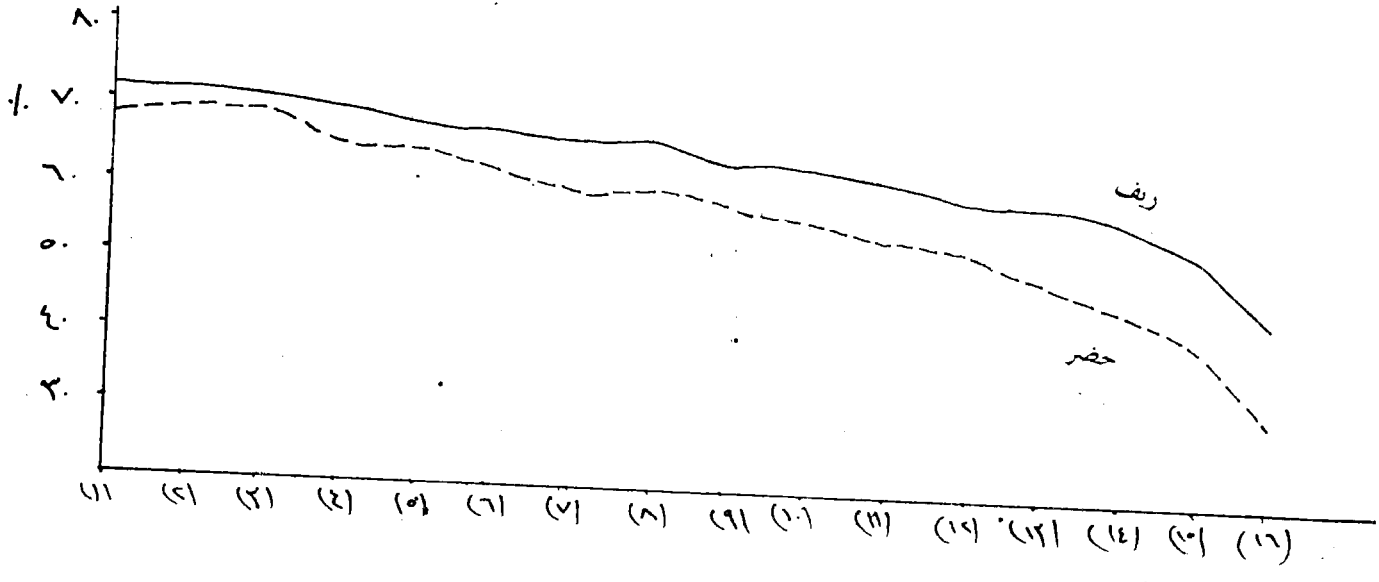

رسم بيانى رقم (٢)
المرونه الانفاقية للطلب على الغذاء فى الحضر والريف عام ٧٤ / ١٩٧٥

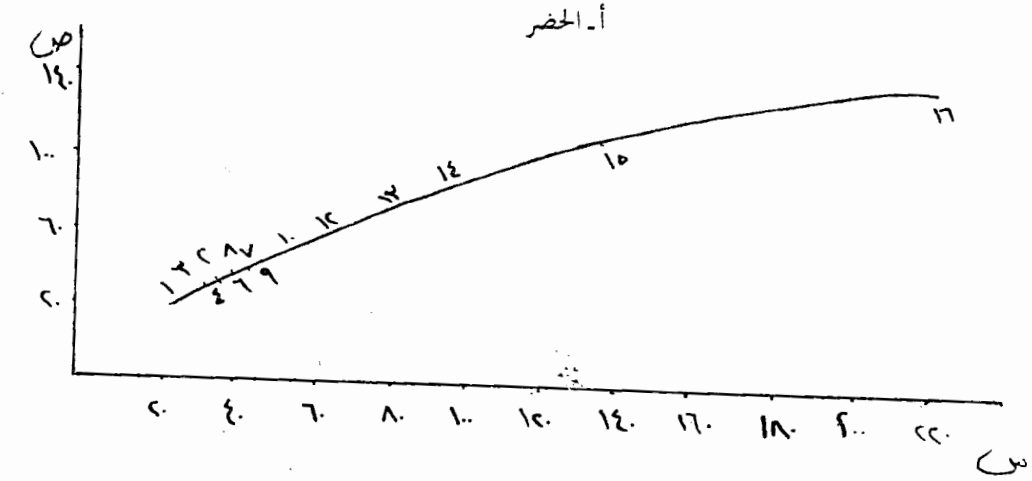

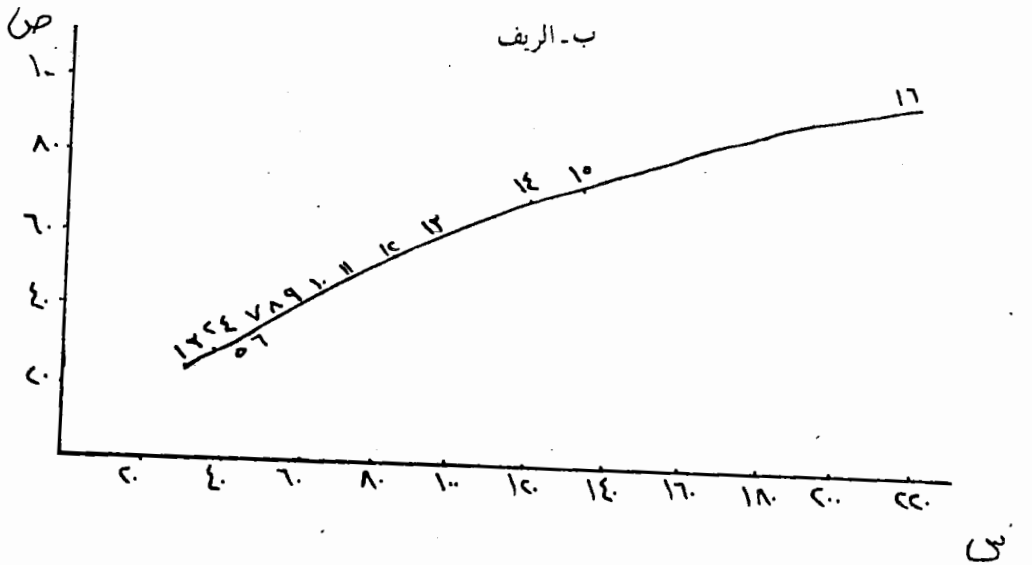

المصدر: جدول رقم (٦) بالملحق

رسم بيانى رقم (٣)
منحنى «لورنز» لتوزيع بعض المجموعات الغذائية الرئيسية فى كل
من الحضر والريف عام ٧٤/١٩٧٥

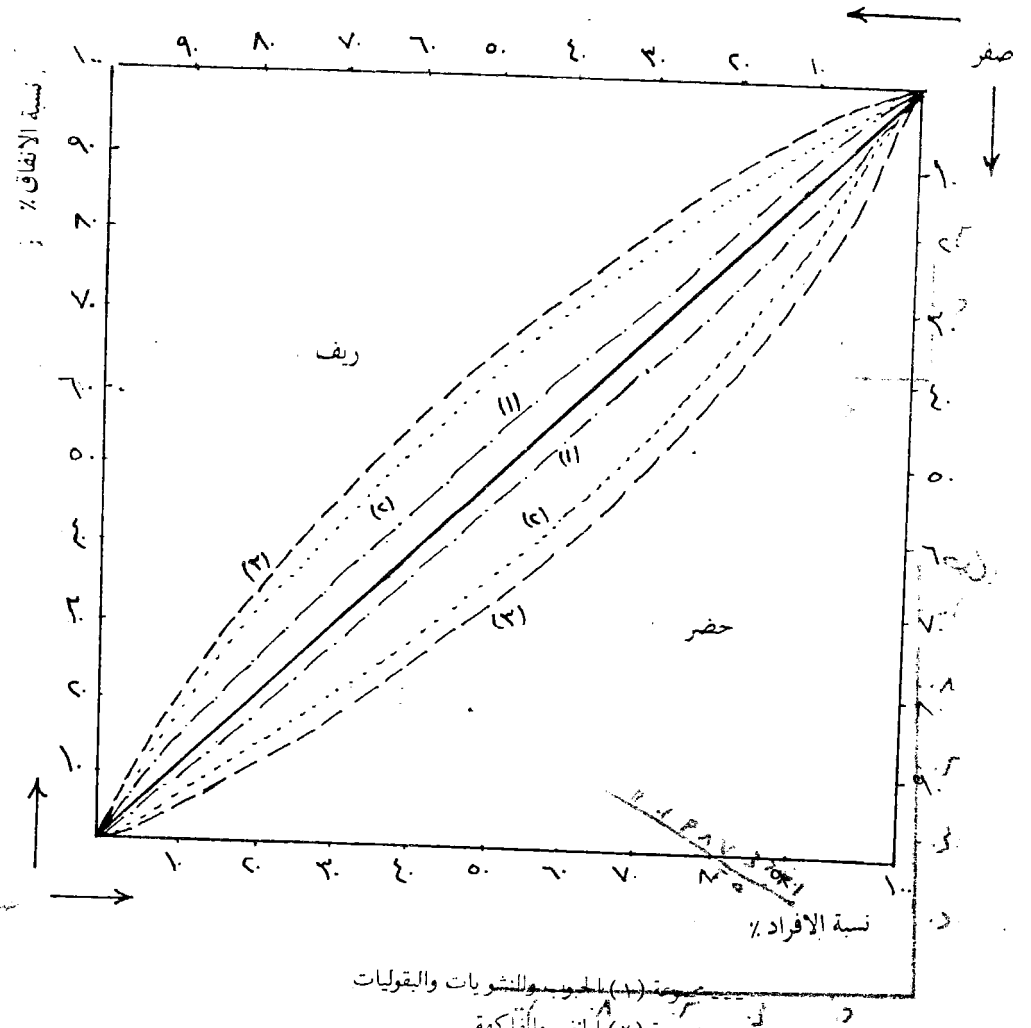

مجموعة (١) الحبوب والنشويات والبقوليات
--- مجموعة (٢) الخضر والفاكهة
--- مجموعة (٣) اللحوم والدواجن والأسماك والبيض والالبان

المصدر: جدول رقم (١٠) بالملحق

جدول رقم (١)

النسب المئوية لمتوسط الانفاق الفردى على المواد الغذائية الى جملة الانفاق الاستهلاكى الفردى فى الفريف والحضر عام ٧٤/ ١٩٧٥

فئات الانفاق السنوى للاسر بالجنيه	(١) الانفاق على المواد الغذائية للفرد بالجنيه		(٢) الانفاق الاستهلاكى للفرد بالجنيه		نسبة (١) الى (٢) ٪	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
أقل من ٥٠	٢٨٫٣٧٠	٢٢٫٥٠٠	١٩٫٣٣٣	٣١٫٣٥٩	٦٨٫١٤٦	٧١٫٧٥٠
٥٠ -	٤٩٫٧٦٤	٢٧٫٤٠٧	٣٤٫٣١٩	٣٨٫١٩٣	٦٨٫٩٦٤	٧١٫٧٥٩
٧٥ -	٤١٫٩٤٥	٢٤٫٩١٢	٢٨٫٨٦٣	٣٥٫١٩٨	٦٨٫٨٤٤	٧٠٫٧٧٧
١٠٠ -	٤٧٫٦٧٢	٢٧٫١٩٨	٣٠٫٥٨٦	٣٩٫٠٧٨	٦٤٫١٥٩	٦٩٫٥٩٩
١٥٠ -	٤٨٫٦١٥	٢٨٫٨١١	٣١٫١٢٩	٤٢٫٤٧٢	٦٤٫٠٣٢	٦٧٫٨٣٥
٢٠٠ -	٥٢٫٠٣٠	٢٩٫٤٣٥	٣١٫٩٦٢	٤٤٫٩٥٣	٦١٫٤٣٠	٦٦٫٥٩٢
٢٥٠ -	٥٨٫٥٥٨	٣٢٫٥٠٤	٣٤٫٥٧٥	٤٩٫٢٢٦	٥٩٫٠٤٤	٦٦٫٠٣٠
٣٠٠ -	٦١٫٦٧٢	٣٤٫٠٥٣	٣٦٫٥٦٣	٥١٫٩٥٢	٥٩٫٢٨٦	٦٥٫٥٤٧
٣٥٠ -	٦٧٫٣٤٦	٣٦٫٢١٦	٣٨٫٦٧٨	٥٧٫٣٢٧	٥٧٫٤٣٢	٦٣٫١٧٤
٤٠٠ -	٧٦٫٩٤٥	٤٠٫٩٨٢	٤٢٫٨٩٩	٦٥٫١٦٩	٥٥٫٧٥٣	٦٢٫٨٨٦
٥٠٠ -	٨٨٫٧٣٨	٤٣٫٥١٢	٤٧٫٥٤٠	٧٠٫٧٥٨	٥٣٫٥٧٣	٦١٫٤٩٤
٦٠٠ -	١٠٦٫٧٣٠	٤٩٫٨٣٩	٥٥٫٨٦١	٨٤٫٠٣٦	٥٢٫٣٣٩	٥٩٫٣٠٧
٨٠٠ -	١٤٣٫٦٠٩	٥٦٫٢٧٩	٧٠٫٢٦٩	٩٤٫٦٤٧	٤٨٫٩٣١	٥٩٫٤٦٢
١٠٠٠ -	١٧٢٫٥٠٦	٦٨٫٩٠٦	٧٩٫٢٠١	١٢٠٫٥٧٣	٤٥٫٩١٢	٥٧٫١٤٩
١٤٠٠ -	٢٤٧٫٦٨٥	٧١٫٢٤٣	١٠٤٫٠٣٣	١٣٣٫١٨٠	٤٢٫٠٠٢	٥٣٫٤٩٤
٢٠٠٠ -	٤٢١٫٨١٧	٨٧٫٤٢١	١٣٤٫٤٣٧	٢١٩٫٦٠٤	٣١٫٨٧١	٤٤٫٣٦٢

المصدر: تم حساب هذا الجدول من بيانات بحث ميزانية الأسرة لعام ٧٤/ ١٩٧٥ (النتائج التجميعية للدورات الأربعة) الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، سبتمبر ١٩٧٨ جدول (٢) ص١٣، جدول (٣) ص ١٧

جدول رقم (٢) متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية المختلفة فى مصر وبعض دول العالم الغنية (بالجرام فى اليوم)

السلع الغذائية	مصر			فرنسا	المملكة المتحدة		الولايات المتحدة	
	عام ٦٦/٦٧	%	عام ٧٦	عام ٦٩/٧٠	٧٠/٧١	%	١٩٧٠	%
الحبوب	٦٣٨ر٦	٤٩ر٤	٧٥٦	٢١٩	٢٠٠	١٠ر٦	١٧٦	٧ر٩
النشا والجذور الدرنية	٢٦ر٦	١٠ر٢	٤٦	٢٦٨	٢٧٩	١٤ر٨	١٥١	٦ر٨
السكر والمواد السكرية	٥١ر٣	٤ر٠	٧٩	٩٤	١٣٦	٧ر٢	١٤٠	٦ر٣
البقول والبذور	٢٠ر١	١ر٦	٣٥	١٥	١٦	ر٩	٢٢	١ر٠
الخضروات الطازجة	٢٢٦ر٤	١٧ر٥	٢٧٢	٣٥٨	١٧٠	٩ر٠	٣١٨	١٤ر٤
الفاكهة	١٦٨ر٤	١٣ر٠	١٧٣	٢٣٧	١٥٥	٨ر٢	٢٧٦	١٢ر٥
اللحوم والدواجن	٢٤ر٠	١ر٩	٢٨	٢٥٦	٢٠٩	١١ر١	٣١٠	١٤ر٠
الاسماك الطازجة	٩ر٥	ر٧	١٠	٢٢	٢٤	١ر٣	١٨	ر٩
الألبان ومنتجاتها	١٠٦ر٣	٨ر٢	١٣٨	٦٣٠	٥٩٢	٣١ر٤	٦٨٩	٣١ر١
البيض	٣ر٩	٣ر	٤	٣٦	٤٤	٢ر٣	٥٠	٢ر٣
الزيوت النباتية	١٨ر٠	١ر٤	٣٠	٧٣	٦٣	٣ر٣	٦٦	٣ر٠
الجملة	١٢٩٣ر١	١٠٠	١٥٧١	٢٢٠٨	١٨٨٨	١٠٠	٢٢١٦	١٠٠

المصدر: تم حسابه من بيانات مصدرها :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، استهلاك السلع فى ج.م.ع ١٩٧٦ أبريل ١٩٧٨ . جدول رقم (٦) ، (١٦)

جدول رقم (٣)

متوسط نصيب الفرد فى اليوم من السعرات الحرارية تبعا لمصادرها

من السلع الغذائية المختلفة فى مصر ومقارنتها ببعض دول العالم الغنية

السلع الغذائية	مصر			فرنسا		المملكة المتحدة		الولايات المتحدة	
	٦٧/٦٦	٪	١٩٧٦	٧٠/٦٩	٪	٧١/٧٠	٪	١٩٧٠	٪
الحبوب	٢٢٦٨	٧٤	٢٦٨٥	٧٧١	٢٣ر٦	٧١٥	٢٢ر٦	٦٥٢	١٩ر٧
النشا والجذور الدرنية	٢٦	٩ر	٤٧	١٩٠	٥ر٨	١٩٥	٦ر٢	٩٧	٢ر٩
السكر والمواد السكرية	١٩٣	٦ر٣	٢٨٢	٣٧٨	١١ر٦	٥٢٣	١٦ر٥	٥٤٢	١٦ر٤
البقول والبذور	٧٣	٢ر٠	١١٦	٥٨	١ر٨	٦٣	٢ر٠	١٠٤	٣ر٢
الخضروات	٦٦	٢ر٢	٨٨	٧٩	٢ر٤	٣٧	١ر٢	٧٤	٢ر٢
الفاكهة	١١٠	٣ر٦	١١٢	١٠٨	٣ر٣	٨٣	٢ر٦	١٠٧	٣ر٢
اللحوم	٥٠	١ر٦	٥٨	٥٩٤	١٨ر٢	٥٢١	١٦ر٥	٦٥٩	٢٠ر٠
البيض	٦	٢ر	٦	٥١	١ر٦	٦٤	٢ر٠	٧٢	٢ر٢
الأسماك الطازجة	١٣	٤ر	٩	٣٨	١ر٢	٢٦	٨ر	٢٧	٨ر
الألبان	١٠٠	٣ر٣	١١٦	٣٥٨	١١ر٠	٣٧٥	١١ر٩	٣٨٤	١١ر٦
الزيوت النباتية	١٥٩	٥ر٢	٢٦٥	٦٤٥	١٩ر٧	٥٦٣	١٧ر٨	٥٨٦	١٧ر٧
الجملة	٣٠٦٤	١٠٠	٣٧٨٤	٣٢٧٠	١٠٠	٣١٦٥	١٠٠	٣٣٠٤	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، استهلاك السلع فى ج . م . ع عام ١٩٧٦ إبريل ١٩٧٨ . محسوب من جدول رقم (٧)، (١٧) .

متوسط نصيب الفرد من البروتين حسب مصادره من السلع

فى مصر وبعض دول العالم الغنية (بالجرام فى اليوم)

السلع الغذائية	مصر			فرنسا	المملكة المتحدة		الولايات المتحدة	
	٦٧/٦٦	%	١٩٧٦	%	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	%	١٩٧٠	%
الحبوب	٦٥ر٠	٧٥ر٠	٦٧ر١	٦٩ر٨	٢٥ر٢	٢٢ر١	٢٤ر٦	١٥ر٤	١٥ر٦
النشا والجذور الدرنية	٥ر	٦ر	٩ر	٩ر	٤ر٧	٤ر٧	٤ر٦	٢ر٣	٢ر٣
السكر والمواد السكرية	———	———	———	–	———	———	———	١ر	١ر
البقول والبذور	٤ر٥	٥ر٢	٨ر٠	٨ر٣	٢ر١	٣ر١	٢ر١	٤ر٢	٤ر٣
الخضر الطازجة	٤ر٠	٤ر٦	٤ر٥	٤ر٧	٥ر٠	٢ر٦	٤ر٩	٣ر٨	٣ر٩
الفاكهة	١ر٩	٢ر٢	٢ر٣	٢ر٤	١ر٦	٩ر	١ر٦	١ر٣	١ر٣
اللحوم والدواجن	٤ر١	٤ر٧	٥ر٣	٥ر٥	٣٢ر٩	٢٣ر٨	٣٢ر١	٣٨ر٣	٣٨ر٨
الأسماك الطازجة	١ر٨	٢ر١	٢ر٠	٢ر١	٥ر٢	٤ر٠	٥ر١	٣ر٤	٣ر٥
الألبان ومنتجاتها	٤ر٤	٥ر١	٥ر٦	٥ر٨	٢٢ر٠	٢٠ر٧	٢١ر٤	٢٤ر٢	٢٤ر٥
البيض	٥ر	٦ر	٥ر	٥ر	٣ر٩	٤ر٨	٣ر٨	٥ر٥	٥ر٦
الزيوت النباتية	———	———	———	–	———	١ر	———	١ر	١ر
الجملة	٨٦ر٧	١٠٠	٩٦ر٢	١٠٠	١٠٢ر٦	٨٦ر٨	١٠٠	٩٨ر٦	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، استهلاك السلع فى ج . م . ع . عام ١٩٧٦ ،

ابريل ١٩٧٨ ، محسوب من جدول رقم (٨)، (١٨)

جدول رقم (٥) متوسط نصيب الفرد من الدهون حسب مصادرها من السلع الغذائية فى مصر وبعض دول العالم الغنية (بالجرائم فى اليوم)

	مصر		فرنسا		المملكة المتحدة		الولايات المتحدة	
	عام ١٩٧٦	%	١٩٧٠/٦٩	%	١٩٧١/٧٠	%	١٩٧٠	%
الحبوب	١٨ر٠	٢٩ر٠	٣ر٢	٢ر١	٢ر٢	١ر٦	**٢ر١**	١ر٤
النشا والجذور الدرنية	–	–	٣ر	٢ر	٣ر	٢ر	**٤ر**	٣ر
السكر والمواد السكرية	–	–	–	–	–	–	**–**	–
البقول والبذور	١ر٠	١ر٦	٢ر٣	١ر٥	٢ر٧	١ر٩	**١ر٧**	٤ر٥
الخضروات	٦ر	١ر٠	٧ر	٥ر	٣ر	٢ر	**٧ر**	٤ر
الفاكهة	٧ر	١ر١	٥ر	٣ر	٢ر	١ر	**٨ر**	٥ر
اللحوم	٣ر١	٥ر٠	٤٩ر٨	٣١ر٩	٤٦ر٤	٣٢ر٦	**٥٥ر٢**	٣٤ر٧
البيض	٥ر	٨ر	٣ر٤	٢ر٢	٤ر٦	٣ر٢	**٥ر٢**	٣ر٣
الأسماك الطازجة	٥ر	٨ر	١ر٨	١ر٢	٩ر	٦ر	**١ر٣**	٨
الألبان	٧ر٦	١٢ر٣	٢١ر٦	١٣ر٨	٢١ر٥	١٥ر١	**٢٠ر٢**	١٢ر٧
الزيوت النباتية	٣٠ر٠	٤٨ر٤	٧٢ر٧	٤٦ر٥	٦٣ر٢	٤٤ر٤	**٦٦ر١**	٤١ر٥
الجملة	٦٢ر٠	١٠٠	١٥٦ر٣	١٠٠	١٤٢ر٣	١٠٠	**١٥٩ر٢**	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، استهلاك السلع فى ج . م . ع . عام ١٩٧٦

مرجع سابق - محسوب من جدول رقم (١٩)

جدول رقم (٦)

متوسط الانفاق الاستهلاكى ومتوسط الانفاق على الغذاء
للفرد تبعا لفئات الانفاق السنوى للاسر فى الحضر والريف عام ٧٤/ ١٩٧٥

فئات الانفاق السنوى للأسرة بالجنيه	متوسط الانفاق على الغذاء للفرد بالجنيه		متوسط الانفاق الاستهلاكى للفرد بالجنيه	
	حضر	ريف	حضر	ريف
أقل من	١٩٫٣٣٣٥	٢٢٫٥٠٠	٢٨٫٣٧٠	٣١٫٣٥٩
-٥٠	٣٤٫٣١٩	٢٧٫٤٠٧	٤٩٫٧٦٤	٣٨٫١٩٣
-٧٥	٢٨٫٨٦٣	٢٤٫٩١٢	٤١٫٩٢٥	٣٥٫١٩٨
-١٠٠	٣٠٫٥٨٦	٢٧٫١٩٨	٤٧٫٦٧٢	٣٩٫٠٧٨
-١٥٠	٣١٫١٢٩	٢٨٫٨١١	٤٨٫٦١٥	٤٢٫٤٧٢
-٢٠٠	٣١٫٩٦٢	٢٩٫٩٣٥	٥٢٫٠٣٠	٤٤٫٩٥٣
-٢٥٠	٣٤٫٥٧٥	٣٢٫٥٠٤	٥٨٫٥٥٨	٤٩٫٢٢٦
-٣٠٠	٣٦٫٥٦٣	٣٤٫٠٥٣	٦١٫٦٧٢	٥١٫٩٥٢
-٣٥٠	٣٨٫٦٧٨	٣٦٫٢١٦	٦٧٫٣٤٦	٥٧٫٣٢٧
-٤٠٠	٤٢٫٨٩٩	٤٠٫٩٨٢	٧٦٫٩٤٥	٦٥٫١٦٩
-٥٠٠	٤٧٫٥٤٠	٤٣٫٥١٢	٨٨٫٧٣٨	٧٠٫٧٥٨
-٦٠٠	٥٥٫٨٦١	٤٩٫٨٣٩	١٠٦٫٧٣٠	٨٤٫٠٣٦
-٨٠٠	٧٠٫٢٦٩	٥٦٫٢٧٩	١٤٣٫٦٠٩	٩٤٫٦٤٧
-١٠٠٠	٧٩٫٢٠١	٦٨٫٩٠٦	١٧٢٫٥٠٦	١٢٠٫٥٧٣
-١٤٠٠	١٠٤٫٠٣٣	٧١٫٢٤٣	٢٤٧٫٦٨٥	١٣٣٫١٨٠
-٢٠٠٠	١٣٤٫٤٣٧	٩٧٫٤٢١	٤٢١٫٨١٧	٢١٩٫٦٠٤
المتوسط	٥١٫٢٦٦	٣٨٫٧٤٣	١٠٧٫١٢٤	٦٢٫٠٣٦

المصدر: محسوب من بيانات بحث ميزانية الأسرة عام ٧٤/ ١٩٧٥ (النتائج التجميعية للدورات الأربعة) الذى اصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، سبتمبر ١٩٧٨. جدول رقم (٢) ص ١٣ وجدول رقم (٣) ص ١٧.

جدول رقم (٧)

تطور اجمالى قيمة الإنتاج الزراعى الغذائى (•) خلال الفترة

(١٩٧٠- ١٩٧٦) بالمليون جنيه

السنوات	إجمالى قيمة الإنتاج الزراعى الغذائى (بالاسعار الجارية)	الرقم القياسى لاسعار الجملة للمواد الغذائية ٦٦/٦٥ = ١٠٠	إجمالى قيمة الإنتاج الزراعى الغذائى (بالاسعار الثابتة)
١٩٧٠	٧٥٧ر٣٨٢	١٢٣ر٥	٦١٣ر٢٦٥
١٩٧١	٧٨٣ر٦٠٢	١٢٧ر٤	٦١٥ر٠٧٢
١٩٧٢	٨٥٧ر٢٧٥	١٣١ر٠	٦٥٤ر٤٠٨
١٩٧٣	١٠٤٦ر٣٠٤	١٤٠ر٤	٧٤٥ر٢٣١
١٩٧٤	١١٩٤ر٤٨٥	١٦٢ر٨	٧٣٣ر٧١٣
١٩٧٥	١٣٥٥ر٨٤٤	١٨٠ر١	٧٥٢ر٨٢٨
١٩٧٦	١٦٠٨ر٣٩١	٢٠٥ر٧	٧٨١ر٩١١

المصدر: تم اشتقاق هذه البيانات من :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : (١) تقدير الدخل القومى الزراعى للسنوات ١٩٧٠ حتى ١٩٧٦ .

(٢) الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، يوليو ٧٨.

(•) اجمال قيمة الإنتاج الزراعى الغذائى تشمل :

قيمة الانتاج النباتى من الحاصلات الحقلية الغذائية وحاصلات الخضر والفاكهة والإنتاج الحيوانى من لحوم الماشية والالبان ولحوم الدواجن والبيض الطازج وإجمالى قيمة الأسماك واجمالى قيمة المنتجات الحشرية (العسل) ، مع ملاحظة أنه بالنسبة للانتاج النباتى من الحاصلات الحقلية وحاصلات الخضر والفاكهة لم يخصم قيمة التقاوى للعام التالى لاقيمة المخزون ولا الكميات التى تخصص لغذاء الحيوان من الحبوب ، وعلى ذلك يلاحظ أن هذه البيانات لا تمثل إلا إجمالى قيمة الانتاج الزراعى الغذائى ولا تمثل المتاح فعلا للاستهلاك البشرى .

جدول رقم (٨)

تطور قيمة الواردات من المواد الغذائية ونسبتها الى الواردات الكلية والميزان التجارى للسنوات (١٩٧٠ - ١٩٧٨) بالالف جنيه

السنوات	الواردات من المواد الغذائية (١)	الواردات الكلية (٢)	نسبة (١) الى (٢) ٪	الميزان التجاري	نسبة الصادرات الكلية الى الواردات الكلية ٪
١٩٧٠	٧١٦٩٥	٣٤١٠٣٤	٢١٫٠٢	- ١٠٨٣٤	٩٦٫٨
١٩٧١	١٠٩٥٣٠	٣٩٩٩٠٢	٢٧٫٣٩	- ٥٦٧٢٦	٨٥٫٨
١٩٧٢	١٠١٩٥٤	٣٩٠٧٦٣	٢٦٫٠٩	- ٣١٩٨٨	٩١٫٨
١٩٧٣	١٠٢٢٧٦	٣٦١١١٧	٢٨٫٣٢	+ ٨٣٠٨٠	١٢٣٫٠
١٩٧٤	٣٩٥١٠٦	٩٢٠١١٨	٤٢٫٩٤	- ٣٢٦٨١٩	٦٤٫٥
١٩٧٥	٥٣٠٤٨٦	١٥٣٩٣٢٦	٣٤٫٤٦	- ٩٩٠٧٤١	٣٥٫٦
١٩٧٦	٣٩٣٩٠١	١٤٨٩٩٠٨	٢٦٫٤٤	- ٨٩٤٤٥٨	٤٠٫٠
١٩٧٧	٣٨٧٣٣٤	١٨٨٤٢٧٨	٢٠٫٥٦	- ١٢١٥٨٠٠	٣٥٫٥
١٩٧٨	٦٠٦٠٤١	٢٦٣٢١٨٠	٢٣٫٠٢	- ١٩٥٢٤٢٦	٢٥٫٨

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية (١٩٧٠ حتى ١٩٧٨) ، والكتاب الاحصائى السنوى .

جدول رقم (٩)
الرقم القياسى لأسعار المواد الغذائية والرقم القياسى العام للاسعار للسنوات (٦٩/٧٠ - ١٩٧٧)

السنوات	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
٦٩/ ١٩٧٠	١٢٣ر٥	١١٤ر٦	١٠٩ر١	١٠٩ر٢
٧٠/ ١٩٧١	١٢٧ر٤	١١٩ر١	١١٧ر٠	١١٣ر٦
١٩٧٢	١٣١ر٠	١٢٠ر٥	١٢٢ر٥	١١٧ر٤
١٩٧٣	١٤٠ر٤	١٢٨ر٨	١٣٠ر٨	١٢٢ر٤
١٩٧٤	١٦٢ر٨	١٤٧ر٢	١٥٢ر٩	١٣٥ر٧
١٩٧٥	١٨٠ر١	١٥٨ر٣	١٧١ر٥	١٤٨ر٩
١٩٧٦	٢٠٥ر٧	١٧٠ر٧	١٩٦ر٨	١٦٤ر٢
١٩٧٧	٢٣١ر٦	١٩١ر٨	٢٢٥ر٠	١٨٥ر١

ملاحظات : (١) يمثل الرقم القياسى لأسعار الجملة للمواد الغذائية والمشروبات (سنة الأساس ٦٥/ ١٩٦٦ = ١٠٠).

(٢) يمثل الرقم القياسى العام لأسعار الجملة (سنة الأساس ٦٥/ ٦٦ = ١٠٠)

(٣) يمثل الرقم القياسى لأسعار المستهلكين للطعام والشراب فى حضر الجمهورية (سنة الأساس ٦٦/ ١٩٦٧ = ١٠٠).

(٤) يمثل الرقم القياسى العام لنفقة المعيشة (سنة الأساس ٦٦/ ٦٧ = ١٠٠)

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب السنوى- أكتوبر ١٩٧٦ ، يوليو ٧٨ .

فئات الانفاق السنوى للاسر بالجنيه	(١)		(٢)		(٣)		(٤)	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
أقل من ٥٠	٣٥	٥٢١ر	٠٢١ر	١٩٢ر	٠١٤ر	١٤٨ر	٠٦٢ر	٣٤٢ر
٥٠-	١٩١ر	٧٤٢ر	١٣٥ر	٦٦٩ر	٠٩٣ر	٥٢٠ر	٢٢٨ر	٩٥٧ر
٧٥-	٤٩٥ر	١ر٦٥٤	٣٢١ر	١ر٥١٣	٢٤٣ر	١ر١٩٣	٥٩٩ر	٢ر١٥٥
١٠٠-	١ر٩٢٧	٥ر٢١٩	١ر٣٤٦	٤ر٥٠٧	٩٧٩ر	٣ر٨٠٠	٢ر٢٩١	٦ر٤٧٠
١٥٠-	٤ر٧٤٦	١١ر٩٧٣	٣ر٣٣٠	١٠ر١٩٤	٢ر٥٠٨	٩ر٠١٦	٥ر٦٢٢	١٤ر٤٠٢
٢٠٠-	٩ر٥٣٤	٢٢ر٠٣٩	٦ر٦٨٩	١٨ر٧٢٣	٥ر٢٨٥	١٧ر٠٣٨	١١ر٣٠٦	٢٥ر٩٥٥
٢٥٠-	١٦ر٠٦٨	٣٣ر٢٦١	١١ر٤٥٦	٢٨ر٥٩٣	٩ر٢٥٨	٢٦ر٤٥٣	١٨ر٦٩٦	٣٨ر٢١٩
٣٠٠-	٢٣ر٦٨٦	٤٤ر٢٩٢	١٧ر١٩٧	٣٨ر٤٨١	١٤ر٢٠١	٣٥ر٩٠٣	٢٦ر٩٨٨	٤٩ر٨٩٩
٣٥٠-	٣١ر٦٩٨	٥٤ر٠٤١	٢٣ر٦٠٠	٤٧ر٦٨٧	١٩ر٧٤٢	٤٤ر٧٣٩	٣٥ر٥٥٤	٥٩ر٩٢٠
٤٠٠-	٤٦ر٩١٦	٦٨ر٠٠٧	٣٦ر٥٥٦	٦٢ر٤٢٩	٣١ر٦٨٢	٥٩ر٦٥٨	٥١ر٣٤٥	٧٣ر٦٩٨
٥٠٠-	٥٩ر٤٣٢	٧٧ر١٢٨	٤٨ر١١٦	٧١ر٨٦٣	٤٢ر٨٣٧	٦٩ر٤٧٨	٦٣ر٨٩٧	٨٢ر١٤٣
٦٠٠-	٧٦ر٢١٣	٨٧ر٣٧٢	٦٥ر٠٤٩	٨٣ر٧١٩	٦٠ر٣٥٠	٨١ر٥٧٠	٧٩ر٦٣٧	٩٠ر٨٢١
٨٠٠-	٨٤ر٦٢٤	٩٢ر٩٩٠	٧٥ر٥١٥	٩٠ر٠٩٢	٧١ر٦٩٠	٨٨ر٦٥٩	٨٧ر٠٨٧	٩٥ر٢١٠
١٠٠٠-	٩٣ر٦٢٩	٩٦ر٧٩٠	٨٧ر٧٣٢	٩٥ر٢٤٠	٨٥ر٦٦٨	٩٤ر٦٣٦	٩٤ر٩١٤	٩٨ر٠١٥
١٤٠٠-	٩٧ر٦٦٨	٩٨ر٤٢٧	٩٤ر٧٢٠	٩٧ر٧٢١	٩٤ر١٩٨	٩٧ر٠٢١	٩٨ر٢٦١	٩٩ر١٣٤
٢٠٠٠-	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: تم حساب هذه النسب من بيانات بحث ميزانية الأسرة لعام ٧٤/ ١٩٧٥ السابق
الاشارة اليه جدول رقم (٢) ، (٣)

ملاحظات: (١) نسبة الانفاق على مجموعة الحبوب والنشويات (مجمعة من أدنى الى أعلى) (٣) نسبة الانفاق على مجموعة السلع البروتينية وتشمل (اللحوم والدواجن + الاسماك + البيض + الألبان ومنتجاتها) مجمعة من أدنى إلى أعلى.

(٢) نسبة الانفاق على مجموعة الخضر والفاكهة (مجمعة من أدنى الى أعلى) (٤) نسبة عدد الأفراد مجمعة من أدنى الى أعلى.